

دليل قيد المحامي المتدرب في فترة المعالجة الانتقالية

مدخل

في سبيل إعداد مُحامٍ متمكّن، قادرٍ على حمل الرسالة، والدفاع عن الحق، وضّون العدالة، تأتي مرحلة التدريب المهني كحجر أساس لصقل المهارات القانونية لدى المحامي. فمهنّة المحاماة لا تقتصر على المعرفة النظرية، ولا تنحصر في سنين الدراسة، بل تتجاوز ذلك لتطلب درايةً عميقة بالقانون، وعقلًا منشغلًا بالتحليل، ومهارةً وحضورًا في المرافعة، وأمانةً وصدقًا في الأداء. ومن هذا المنطلق، فقد أوجب قانون المحاماة والاستشارات القانونية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (٤١ / ٢٠٢٤) على المحامين المتدربين اجتياز البرنامج التدريبي والاختبارات المقررة بنجاح كوسيلة لتقييم هذه المعايير مجتمعة، وضمانٍ واضح وملموس لجاهزية المحامي المتدرب للارتقاء في درجات القيد.

يهدف هذا الدليل إلى مساعدتك كمحامٍ متدرب على فهم طبيعة البرنامج التدريبي والاختبارات المقررة للقيد في الجدول الأعلى ، ومتطلبات اجتيازها، وآلية الاستعداد لها بطريقة فاعلة وعملية، إلى جانب تقديم النصح والعون والإرشاد. **ليكون هذا الدليل مُرشدك في مرحلة المعالجة الانتقالية والتي تعد مفصلية وهامة من مسيرتك المهنية، ودافعك لأداء مهمتك النبيلة كمحامٍ في خدمة العدالة.**

ما المقصود بفترة المعالجة الانتقالية، وما الغرض منها؟

- يقصد بفترة **المعالجة الانتقالية**، الفترة الزمنية التي تبدأ منذ دخول قانون المحاماة والاستشارات القانونية حيز التنفيذ، وتستمر لستة أشهر، ويتم خلالها توفير معالجات مرحلية بغرض الانتقال بسلاسة من النظام القديم إلى النظام الجديد؛ حيث يخضع المحامي المتدرب ("المحامي تحت التمرين") **لبرنامج تدريبي مدته (٣٠) يوماً**، بهدف تطوير مهاراته القانونية وتقييم كفاءته وفقاً للمعايير المستحدثة، يليه **اختبار واحد شامل**، يترتب على اجتيازه قيد المحامي المتدرب في جدول المحامين المقبولين للترافع أمام المحاكم الابتدائية.

من هو "المحامي المتدرب" المشمول بهذه المرحلة؟

- المحامي المتدرب هو الذي **تم قيده في جدول المحامين المتدربين "جدول المحامين تحت التمرين سابقاً"**، ويشمل بهذه المرحلة أي محام متدرب سيكمل فترة التدريب القانوني (**سنتين**) خلال فترة المعالجة الانتقالية، أي قبل تاريخ ٣ أكتوبر ٢٠٢٥ م.

هل يتعين على المحامي المتدرب الذي سيكمل فترة التدريب القانوني خلال فترة المعالجة الانتقالية الالتحاق ببرنامج تدريبي قبل قيده في جدول المحامين المقبولين أمام المحاكم الابتدائية وما يعادلها؟

- نعم، هذا **شرط جوهري في القانون الجديد**، فقد أوجب قانون المحاماة والاستشارات القانونية المشار إليه في المادة (٢٥) منه اجتياز البرنامج التدريبي والاختبار المقرر بنجاح، وفي حال عدم اجتيازه، يشطب اسمه من جدول المحامين المتدربين بقرار من لجنة شؤون المحامين والمستشارين القانونيين، **ما لم تقرر اللجنة منحه فرصة أخرى** في ضوء الأسباب والمبررات التي يقدمها.

من هي الجهة المسؤولة عن إعداد البرنامج التدريبي واعتماده؟

• تتولى إعداد البرنامج التدريبي **لجنة مختصة ضمن وزارة العدل والشؤون القانونية**، وهي لجنة شؤون المحامين والمستشارين القانونيين المنصوص عليها في القانون، بناءً على توصيات ومقترحات لجنة تدريب وتأهيل المحامين.

ما هو الهدف الأساسي من البرنامج التدريبي؟

• يهدف **البرنامج التدريبي** في مرحلة المعالجة الانتقالية إلى الارتقاء بكفاءة المحامين المتدربين، وتمكينهم من المهارات القانونية والمهنية التي تؤهلهم لأداء مهام المرافعة والدفاع عن موكلهم بكفاءة واقتدار. كما يؤكد البرنامج على ترسيخ قيم السلوك المهني الرشيد، والتزام المحامي بالمعايير الأخلاقية الواجبة في ممارسة مهنته السامية.

هل البرنامج التدريبي إلزامي؟

• **نعم**، يُعد البرنامج التدريبي إلزاميًا لكل محامٍ متدرب أنهى مدة التدريب المنصوص عليها قانونًا أو سينهياها خلال فترة المعالجة الانتقالية، ويرغب في قيده في جدول المحامين المقبولين أمام المحاكم الابتدائية وما يعادلها؛ إذ يُشترط لاكمال إجراءات القيد أن يتم المحامي المتدرب البرنامج التدريبي، ويجتاز الاختبار المقرر عقب البرنامج، وذلك باعتباره **أحد الشروط الجوهرية للقيد في جدول المحامين المقبولين أمام المحاكم الابتدائية** وما يعادلها، وفقًا لأحكام قانون المحاماة والاستشارات القانونية المشار إليه، واللائحة التنفيذية الصادرة بالقرار الوزاري رقم (٦٦ / ٢٠٢٥). وعليه، لا يمكن إتمام إجراءات القيد دون استيفاء هذا المتطلب.

مِمَّ يَتكوّن البرنامج التدريبي؟

يتضمن البرنامج **مجموعة متكاملة من المحاور القانونية والمهارية** التي تهدف إلى إعداد المحامي المتدرب وتأهيله بشكل شامل لممارسة مهنة المحاماة بكفاءة ومهنية عالية. وتشمل هذه المحاور ما يأتي:

• **الإجراءات الأساسية:** مثل تشكيل المحاكم، قواعد الاختصاص، آليات تقديم الدعاوى، إجراءات الإعلان، الأوامر الوقتية، وقف وانقطاع الخصومة، التقادم، الطعن في الأحكام، وإدارة القضايا بطريقة استراتيجية.

• **مهارات المرافعة والتحرير القانوني:** تدريب عملي على صياغة المرافعات، إعداد الآراء القانونية، بناء الحجج والأسانيد، وتنمية مهارات المرافعة الشفهية.

• **القانون الإداري:** المبادئ المتعلقة بالقرار الإداري، آليات الطعن فيه، وأحكام الدعوى الإدارية.

• **قانون العمل:** أساسيات عقود العمل، حقوق العامل، آليات إنهاء العقود، ومنازعات العمل.

• **قانون الجزاء:** المبادئ الجوهرية، إجراءات الدعوى العمومية، ودور الدفاع.

• **المهارات التحليلية:** البحث في السوابق القضائية، تفسير النصوص القانونية، والتفكير التحليلي القانوني.

• **القانون التجاري والشركات:** موضوعات متعلقة بالعقود التجارية، هيكلية الشركات، الحوكمة، والتصفية.

• **الأحوال الشخصية:** الأحكام المرتبطة بالزواج، الطلاق، النفقة، والمواريث.

• **أخلاقيات المهنة:** محور خاص بمدونة السلوك وأخلاقيات مهنة المحاماة، بهدف ترسيخ القيم المهنية والسلوك القانوني السليم لدى المحامي المتدرب.

كيف سيقدم البرنامج التدريبي؟

- عن طريق برنامج ذاتي التعلم بالكامل، عبارة عن دروس مسجلة يمكن للمحامي المتدرب مشاهدتها في الوقت والمكان الذي يلائمه تحقيقاً للمرونة وتسهيلاً وتيسيراً عليه.

لماذا يتضمن البرنامج التدريبي اختباراً؟

- الاختبار هو وسيلة أساسية للتأكد من جاهزية المحامي المتدرب للاضطلاع بأعمال المحاماة بشكل مستقل ومهني؛ فمجرد حضور البرنامج التدريبي لا يكفي، إذ لابد من تقييم مدى استيعاب المحامي المتدرب للمعارف القانونية والمهارات العملية التي قُدمت خلال التدريب. وذلك من خلال أداء الاختبار الذي ينم عن قياس مستوى الفهم القانوني لدى المحامي المتدرب، وقدرته على تطبيق القانون عملياً في سيناريوهات واقعية مشابهة لما سيواجهه في أثناء مزاولته للمهنة.

كم عدد الاختبارات التي على المحامي المتدرب اجتيازها للقيد في فترة المعالجة الانتقالية؟

- على المحامي المتدرب اجتياز اختبار واحد شامل يقيس الجوانب المعرفية والمهارية، والكفاءات الأساسية التي يستلزم توفرها في المحامي المقبول للحضور والترافع أمام المحاكم الابتدائية وما يعادلها، وسيعلن عن هذه الكفاءات قبل الاختبار.

متى سيعقد الاختبار؟ وما هي طريقة أدائه؟

- سيتم الإعلان عن موعد الاختبار قبل تاريخ انعقاده بوقتٍ كافٍ، وسيؤدي الاختبار حضورياً.

ما طبيعة الاختبار الذي يؤديه المحامي المتدرب قبل نقل قيده إلى جدول المحامين المقبولين أمام المحاكم الابتدائية وما يعادلها؟

يتكوّن **الاختبار النهائي**، المخصص لفترة المعالجة الانتقالية، من **ثلاثة أجزاء رئيسية**، صُممت لقياس **مختلف أوجه الكفاءة القانونية** لدى المحامي المتدرب، سواء من حيث المعرفة النظرية أو القدرة التطبيقية، وتشمل ما يأتي:

- **الجزء الأول: أسئلة موضوعية**، يركز هذا الجزء على اختبار المعرفة القانونية الأساسية لدى المحامي المتدرب، ويُقدّم بصيغة منهجية لقياس مدى إلمامه بالمفاهيم القانونية الرئيسية.
- **الجزء الثاني: تحليل ملف دعوى**، يُطلب من المحامي المتدرب تحليل سيناريو واقعي يُحاكي إحدى القضايا العملية، بهدف قياس قدرته على التفكير القانوني، وتطبيق القواعد القانونية في سياق واقعي، وفهم التفاصيل وتحليلها بشكل مهني.
- **الجزء الثالث: تمرين كتابي**، يتضمن هذا الجزء صياغة قانونية عملية، يُكَلّف فيها المحامي المتدرب بكتابة رأي قانوني، أو بند تعاقد، أو مذكرة قانونية، وذلك لتقييم مهاراته التحريرية ومدى تمكنه من أدوات الصياغة المهنية الدقيقة.

- ويُمنح المحامي المتدرب **ثلاث ساعات كاملة** لإتمام جميع أجزاء الاختبار، بما يتيح له تحقيق التوازن بين الدقة والسرعة في الأداء.

ما هي درجة النجاح المطلوبة في الاختبار؟

- يتوجب على المتقدم **تحقيق درجة النجاح الدنيا**، وهي (٧٠٪) سبعون في المائة.

هل ترتبط نتيجة الاختبار بالقيد في جدول المحامين المقبولين أمام المحاكم الابتدائية وما يعادلها؟

- **نعم**، تُعد نتيجة الاختبار حجر الزاوية في عملية القيد. إذ **لا يجوز قيد المحامي المتدرب في جدول المحامين المقبولين أمام المحاكم الابتدائية وما يعادلها** إلا بعد اجتياز البرنامج التدريبي بنجاح، والنجاح في الاختبار المقرر. ويُعد هذا الاجتياز شرطاً أساسياً وجوهرياً من شروط القيد.

هل هناك رسوم لأداء الاختبار؟

- **نعم**، يبلغ الرسم (٥٠ ر.ع) **خمسین ریالاً عمانیاً**، يتم سدادها عن طريق رابط إلكتروني يُرسل إلى المتقدم في حال كان مستوفياً الشروط، ليباشر عملية السداد.

ماذا يحدث بعد اجتياز المحامي المتدرب البرنامج التدريبي بنجاح؟

- **بعد أن يجتاز المحامي المتدرب جميع متطلبات البرنامج التدريبي بما فيها الاختبار النهائي بنجاح**، يمكن له استكمال إجراءات القيد في جدول المحامين المقبولين أمام المحكمة الابتدائية وما يعادلها، شريطة استيفائه كافة الشروط الأخرى المنصوص عليها قانوناً.